"الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا (كوفيد-١٩) على شركات السياحة المسجلة في هيئة السوق المالية السعودية"

د. على ناجح على منصور *

مستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على شركات السياحة المسجلة في هيئة السوق المالية السعودية.

يتمثل منهج الدراسة في المنهج الوصفي التحليلي؛ وتقوم الدراسة بإجراء تحليل للقوائم المالية للشركات الأربعة والمسجلة في هيئة السوق المالية، خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩ ونفس الفترة من عام ٢٠٢٠. وتمثل إيرادات هذه الشركات ٢٠% من إجمالي إيرادات قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية.

وتوصلت الدراسة إلى أن جائحة كورونا أثر بشكل كبير على القطاع السياحي وبالتالي إنخفضت إيرادات القطاع بأكلمه نتيجة إغلاق المطارات والإجراءات الاحترازية المتخذة بتعليق الدخول إلى المملكة لأغراض العمرة والحج بصفة خاصة والسياحة بصفة عامة، حيث أن المملكة تستقبل سنويًا نحو ٢٠ مليون سائح.

كلمات مفتاحية:

شركات السياحة، السعودية، جائحة كورونا، فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

Abstract:

The study aimed to identify the economic effects of the Corona pandemic on tourism companies registered with the Saudi Capital Market Authority.

The study methodology is represented in the descriptive and analytical method. The study conducts an analysis of the financial statements of the four companies registered with the Capital Market

* أستاذ مشارك- قسم الاقتصاد الإسلامي- كلية الشريعة- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- المملكة العربية السعودية ومدرس بالمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية بالقاهرة.

Email: dr.alinageh@gmail.com

Authority, during the third quarter of 2019 and the same period in 2020. The revenues of these companies represent 20% of the total revenues of the tourism sector in the Kingdom of Saudi Arabia.

The study found that the Corona pandemic had a significant impact on the tourism sector, and consequently, the revenues of the entire sector decreased as a result of the closure of airports and the precautionary measures taken to suspend entry to the Kingdom for the purposes of Umrah, Hajj in particular, and tourism in general, as the Kingdom receives annually about 20 million tourists.

Key Words: Tourism companies, Saudi Arabia, The Corona Virus (Covid-19), Corona pandemic.

مقدمة:

ظهر فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في ٣١ ديسمبر من عام ٢٠١٩م وذلك في دولة الصين، وتفشى بسرعة ليطال كافة الدول واقتصاداتها وليلحق ضرراً كبيراً في القطاع السياحي وقطاعات اقتصادية عدة مسببة دخول الاقتصاد العالمي مرحلة الكساد. وأدت تبعات فيروس كورونا على المنطقة العربية إلى تهاوي أسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي عليه، وانخفاض السياحة الداخلية التي تعتمد عليها بعض الدول، وإلى تباطؤ نمو الاقتصادات العربية. وقد انعكست تداعيات الأزمة في آثار مباشرة على القطاع السياحي وبآثار غير مباشرة تمثلت بالتباطؤ الاقتصادي في الدول العربية. وتجسدت هذه الأزمة وتبعاتها المباشرة وغير المباشرة والتدابير التي اتخذتها الدول العربية منها المملكة العربية السعودية بدورها في نهاية المطاف في تراجع أوضاع المالية العامة في معظم الدول العربية نتيجة إنخفاض الإيرادات المحققة من هذه القطاعات والتي يدخل ضمنها القطاع السياحي.

وتعتبر أزمة كورونا (كوفيد-١٩) أزمة بشرية وصحية عالمية غير مسبوقة في التاريخ الحديث، أثرت هذه الأزمة على اقتصادات العالم منذ العام ٢٠٢٠م، وأدت الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول لمواجهة الأزمة إلى ركود عالمي وتراجع كبير في معظم الأنشطة الاقتصادية لفترات زمنية مختلفة. ولا يمكن الجزم حتى الآن بمدى التداعيات التي ألحقها فيروس كورونا أو المدة الزمنية التي سيستغرقها الاقتصاد العالمي للتعافي من هذه الأزمة، أو حتى موعد انتهاء الأزمة التي لا تزال تضرب أنحاء مختلفة في العالم

وتؤثر على حركة النشاط الاقتصادي ومعدلات التجارة والاستثمار العالمية. وقد شهد العالم منذ بداية فيروس كورونا سلسلة من التبعات المتلاحقة التي استدعت آثارها ذكريات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٨م وظلت تلاحقه لعدة سنوات، لكن مع اختلاف كبير في مسببات الأزمة ومع حالة أعلى من عدم اليقين، فقد تأثر الاقتصاد العالمي عبر ثلاث قنوات رئيسة، وهي جانب العرض، وجانب الطلب، والثقة في أسواق المال العالمية وأسواق السلع الأولية. ويتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشاً خلال العام الحالي، وهناك تفاؤل حذر حول آفاق نموه المستقبلية مع تخفيف الإجراءات الاحترازية والعودة للأوضاع الطبيعية. وقد تتطور حدة سلبية الآثار الاقتصادية وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي حسب تطورات هذه الأزمة.[١]

كما أدى انتشار جائحة كورونا في معظم دول العالم إلى الأضرار بالعديد من القطاعات الإنتاجية والاقتصادية والاجتماعية ومن ثم تكبدها خسائر كبيرة. وتُعد المالية العامة في الدول وفي القلب منها المملكة العربية السعودية تكبدت خسائر كبيرة نتيجة انتشار هذه الجائحة، حيث توقفت حركة السياحة الدينية (العمرة والحج) والطيران بشكل كامل في فترة وصلت إلى حوالي ٤ أشهر (منذ فبراير ٢٠٢٠حتى الآن). وكذلك إنخفاض أسعار النفط في السوق الدولي، وضخ أموال من الدولة في صورة إعانات للقطاع الخاص، ونفقات تخطت حاجز الـ ٢٠ مليار ريال سعودي للقطاع الصحي في وقت ذروة الأزمة.

يُعد قطاع السياحة والسفر العالمي الذي أسهم بنسبة تزيد على (١٠%) من النمو الاقتصادي العالمي عام ٢٠١٩ م من بين أكثر القطاعات المتضررة من جائحة كورونا، حيث تعرض لواحدة من أسوأ الأزمات العالمية منذ الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، فقد فرضت أغلب دول العالم قيودا على السفر وأغلقت مقاصدها السياحية، وأجلت نشاطاتها السياحية المختلفة، وذلك في إطار إجراءاتها الاحترازية لمواجهة انتشار جائحة كورونا. ويشير تقرير أولي صادر بتاريخ ٢٨ فبراير٢٠٢٠م، عن مجلس السياحة والسفر العالمي بالتعاون مع شركة أكسفورد إيكونوميكس للتحليلات الاقتصادية، إلى أن خسائر السياحة العالمية المتوقعة، تقدر بنحو (٢٢) مليار دولار، وأن أكبر تأثير سلبي لجائحة كورونا على قطاع السياحة والسفر في الصين، والذي يمثل نسبة (١١%) من الناتج المحلي الإجمالي الصيني، فقد انخفض عدد المسافرين الصينيين، عبر مختلف

وسائل النقل، بنسبة ٧٠%، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، علما بأن الصين أكبر سوق عالمي للسفر الخارجي، إذ ان عدد المسافرين منها بلغ نحو (١٥٠) مليون مسافر في عام ٢٠١٨م، أنفقوا نحو (٢٧٧) مليار دولار بحسب «ستاندرد آند بورز». ويعتقد أن اليابان ستكون أكبر المتضررين بفقدان إيرادات سياحية قدرها (١,٢٩) مليار دولار يليها تايلاند بفقدان (١,١٥) مليار دولار نتيجة توقف تدفق السياح الصينيين عليهما، كما ستكون أستراليا أيضا إحدى الدول التي ستفقد نسبة كبيرة من عوائدها السياحية نتيجة لذلك، حيث إنها استقبلت عام ٢٠١٩م نحو (٩,٤) ملايين سائح، منهم (٧,٩٦) ملايين سائح من الصين، بلغ إنفاقهم نحو (٢١,٩٥) مليار دولار.[٢]

وفي المملكة العربية السعودية بلغت خسائر القطاع السياحي ٧ مليارات دولار من جراء توقف السياحة بكل أشكالها وتوقف العمرة وربما موسم الحج، كما توقفت في المملكة واحدة من أهم الخطط الطموحة على مستوى العالم للانتقال إلى مستوى متقدم جدا سياحيا ففي سبتمبر الماضي استحدثت السعودية، للمرة الأولى في تاريخها، تأشيرة سياحية تتيح لجميع مواطني دول العالم القدوم إليها على مدار العام وفق تنظيمات جديدة تضمنت إمكانية الحصول على التأشيرة إلكترونيا أو عند الوصول لأحد منافذ الدخول، واستقطاب استثمارات تقدر بـــ١١٥ مليار ريال حتى وقت إطلاق التأشيرة السياحية، ووفقا للتقارير الصادرة من وزارة السياحة فإن عدد العاملين بالقطاع السياحي في المملكة كان قد وصل ١,٧ مليون شخص.[٣]

ومن خلال العرض السابق تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على شركات السياحة المسجلة في هيئة السوق المالية السعودية.

أولاً: مشكلة الدراسة:

أثرت التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع السياحة حيث انخفضت الســياحة الدينية بصفة خاصة والسياحة الكلية بصفة عامة بنسبة ٦٠% خلال ٢٠٢٠م نتيجة الجائحة وتوقف السياحة والطيران والفنادق عن العمل، وبالتالي أثرت على النمو الاقتصادي (النـــاتج المحلي الإجمالي) للمملكة العربية السعودية.

ومن خلال ما سبق تحاول هذه الدراسة على الإجابة على هذه التساؤلات:

١. إلى أي مدى تؤثر الآثار الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا (كوفيد-١٩) على شركات الساحية المسجلة في هيئة السوق المالية السعودية.
٢. هل أثرت جائحة كورونا (كوفيد-١٩) على إيرادات شركات السياحة المسجلة في هيئة السوق المالية السعودية.
٣. هل للآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على شركات السياحة المســجلة فــي هيئــة السوق المالية السعودية تأثيراً في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠م.

ثانياً: أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى "التعرف على الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على شركات السياحة المسجلة في هيئة السوق المالية السعودية"، ويتفرع من هذا الهدف عدة أهداف فرعية:

١. التعرف على الآثار الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا (كوفيد-١٩) على شركات السياحة المسجلة في هيئة السوق المالية السعودية.
٢. الوقوف على أثر جائحة كورونا (كوفيد-١٩) على إيرادات شركات السياحة المسجلة في هيئة السوق المالية السعودية.
٣. التعرف على الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا (كوفيد-١٩) على شركات السياحة المسجلة في هيئة السوق المالية السعودية في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠.

ثالثاً: فرضيات الدراسة:

سعى هذا البحث إلى اختبار الفرضيات التالية:

١. إنخفضت إيرادات شركات السياحة المسجلة في هيئة السوق المالية السعودية بسبب الآثار الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا (كوفيد- ١٩).
٢. زادت خسائر شركات السياحة المسجلة في هيئة السوق المالية السعودية بسبب الآثار الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا (كوفيد- ١٩).
٣. لم تتأثر أهداف رؤية ٢٠٣٠ بالآثار الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا (كوفيد-١٩) نظراً للإجراءات التي قامت بها حكومة المملكة خلال فترة ظهور الجائحة.

رابعاً: أهمية الدراسة:

نظراً للأهمية التي تحتلها السياحة في اقتصاديات الكثير من دول العالم، وفي ظل اهتمام المملكة العربية السعودية بتنمية القطاع السياحي والنهوض به في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، فإن أهمية هذه الدراسة تنبع من الهدف الرئيس للدراسة وهو التعرف على الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على شركات السياحة المسجلة في هيئة السوق المالية السعودية؛ لذا فإن دراسة هذه الموضوع يعتبر من الأهمية بمكان نظراً لآثارها المتشعبة على كافة القطاعات الاقتصادية بالمملكة وبالتالي على التنمية الاقتصادية، لذا يحاول الباحث الوقوف على هذه الآثار الذي خلفتها جائحة كورونا (كوفيد-١٩).

خامساً: الدراسات السابقة:

على الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد الدراسات التي تناولت السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية بصفة عامة وقطاع السياحة بصفة خاصة، إلا أن عدد قليل جداً – على حد علم الباحث- تناول الأزمات بصفة عامة على قطاع السياحة وبصفة خاصة جائحة كورونا (كوفيد-١٩) على قطاع السياحة نظراً لحداثته. ومما لاشك فيه أن السياحة تؤدي

دورها الأساسي كصناعة تصديرية محصلة للنقد الأجنبي، إضافة إلى أثرها على كلٍّ من إيرادات الدولة، والناتج، والدخل، وميزان المدفوعات والعمالة.[٤]

هدفت دراسة[٥] إلى التعرف على تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية وسياسات دعم التعافي.

وتوصلت إلى:

- تراجع متوقع لنشاط السياحة العالمي بما يتراوح بين٦٠ و٨٠ % في عام ٢٠٢٠ نتيجة جائحة فيروس كورونا المستجد وفق تقديرات منظمة السياحة العالمية.
- ارتفاع مساهمة قطاع السياحة إلى١١% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام ٢٠١٩ بحسب بيانات صندوق النقد العربي ، والسعودية، والإمارات، ومصر أهم المقاصد السياحية وتسهم بنحو ٥٩ % من ناتج القطاع عربيًا.
- تراجع نشاط السياحة يعمق الركود الاقتصادي الناتج عن الجائحة في إحدى ع عشر دولة عربية عام ٢٠٢٠م.

وهدفت دراسة[٦] إلى التعرف على تداعيات أزمة فىروس كورونا المستجد على القطاع السياحي المصري، ومدى تأثير الفيروس على إيرادات الدولة والناتج المحلي الإجمالي.

وتوصلت إلى:

- ضرورة الاستفادة من العاملين في وكالات السفر في إجراءات مواجهة الأزمة.
- فرص بديلة للمرشدين السياحيين بما يساعد في الترويج للسياحة المصرية.
- إيجاد فرص بديلة لتشغيل وسائل النقل السياحي.
- الترويج السياحي باستخدام الوسائل الحديثة.

كما هدفت دراسة[٧] إلى إستعراض بعض التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) والتعرف على دور الاقتصاد الإسلامي في علاج تلك التداعيات.

وتوصلت الدراسة إلى:

- التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) متعددة ومتنوعة وبالغة الأثر قد تستمر لعقود.
- يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يسهم على اكثر من صعيد في مثل هذه الأحداث، من زيادة الوعي وتفكيك ألغاز الخطاب الاقتصادي وسياساته.

كما هدفت دراسة[٨] إلى البحث في واقع الدول العربية على مستوى مؤشرات التنمية المستدامة، وبيان أهم التحديات المتوقعة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة جراء تفشي فيروس كوفيد- ١٩.

وتوصلت الدراسة إلى:

- أن سياسات التنمية بشكل عام والمستدامة بشكل خاص في دول المنطقة العربية لاتزال مجزأة، ومعدلات الفقر وعدم المساواة بتزايد مستمر،.
- ضعف أطر المشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وضعف استدامة هياكل الإنتاج والاقتصاد، وخلق فرص العمل.
- سياسات التنمية في دول المنطقة العربية لا تزال مجزأة.
- لاتزال معدلات الفقر وعدم المساواة بتزايد في المنطقة العربية.

وزادت على ذلك دراسة[٩] التي هدفت إلى قياس أثر السياسات النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي على المديين القصير والمتوسط لعدد من الدول العربية، حيث تتأثر اقتصادات الدول العربية عموما بالعديد من الصدمات التي تترك لها آثر لفترات طويلة حتى يبدأ النشاط الاقتصادي بالتعافي، ويبقى التساؤل عن حجم الأثر والفترة التي يبدأ أثرها الاقتصادي في التعافي.

كما أظهرت الدراسة أن متغيرات السياسة النقدية ممثلة في معدل نمو عرض النقد وأسعار الفائدة والائتمان المحلي تعتبر من العوامل المهمة في التأثير على الأنشطة الاقتصادية على المديين القصير والمتوسط.

وهدفت دراسة[١٠] إلى الوقوف على الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا على الدول العربية، كما تسعى إلى إبراز الجهود الدولية والعربية المبذولة للقضاء على الوباء مع تسليط الضوء على الاقتصادات العربية بالاستناد إلى بعض الاحصاءات المتاحة حتى لحظة إعداد الدراسة. كما تتناول جهود السلطات الوطنية في الدول العربية ودور المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالإضافة إلى وزارات المالية لمواجهة التداعيات الاقتصادية للفيروس والحيلولة دون انتشاره.

وهدفت دراسة[١١] إلى التعرف على مخاطر الدين العام في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد، وكذلك هل فيروس كورونا المستجد يفرض ضغوطات على المالية العامة وهل يؤدي إلى ارتفاع كبير للدين العام في الدول العربية أم لا.

وتوصلت الدراسة إلى:

- أهمية وجود أطر فعالة لإدارة الدين العام في الدول العربية وتقليل مخاطره بما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية.
- ضرورة تبني استراتيجيات لإدارة الدين العام وتقليل مخاطره ومواصلة جهود تطوير وزيادة عمق الأسواق المالية وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص لضمان استدامة الدين العام.

سادساً: خطة الدراسة:

تناول الباحث في هذه الدراسة فصل تمهيدي يتكون من (مقدمة وأهمية وأهداف وفرضيات ومشكلة ومنهج)، والفصل الأول تناول فيه أثر فيروس كورونا على قطاع السياحة، وجاء في مبحثان، والفصل الثاني فتناول النتائج والتوصيات ثم المراجع المستخدمة.

سابعاً: منهج الدراسة:

يتمثل منهج الدراسة في المنهج الوصفي التحليلي عن واقع السياحة في المملكة وأثارها على التنمية الاقتصادية وآثار جائحة كورونا على شركات السياحة المسجلة في هيئة السوق المالية السعودية، وذلك من واقع بيانات منجزات خطط التنمية – وزارة الاقتصاد والتخطيط– وصندوق النقد الدولي، والمجلس الدولي للسفر والسياحة (WTTC)، ومنظمة السياحة العالمية. وتقوم الدراسة بإجراء تحليل للقوائم المالية للشركات الأربعة المسجلة في هيئة السوق المالية السعودية، وذلك خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩ ونفس الفترة من عام ٢٠٢٠م فترة الجائحة، وأن هذه الشركات الأربعة تمثل ٢٠% من إيرادات قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية وهي: (مجموعة سيرا القابضة، وشركة المشروعات السياحية شمس، وشركة دور للضيافة، وشركة مجموعة الحكير)، وذلك بهدف الوقوف على الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على شركات السياحة المسجلة في هيئة السوق المالية السعودية.

أسباب اختيار الشركات الأربعة كعينة للداسة:

- كون هذه الشركات تمثل ٢٠% من إيرادات قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية.
- وجود قوائم مالية منشورة لهذه الشركات، وذلك كونها مسجلة في هيئة السوق المالية السعودية.
- تعامل هذه الشركات في أكثر من نوع خدمة في مجال السياحة سواءً الدينية أو العامة.
- يمثل عدد العاملين في هذه الشركات حوالي ٤٠% من عدد العاملين في قطاع السياحة.

الفصل الأول: أثر جائحة كورونا (كوفيد-١٩) على قطاع السياحة عالمياً ومحلياً

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع السياحة العالمي

يعتبر قطاع السياحة حاليًا من أكثر القطاعات تضررًا، فوفقًا لمنظمة السياحة العالمية UNWTO" يُضاف على تبعات أزمة كورونا ضعف الاقتصاد العالمي والتوت ارت الجيوسياسية والاجتماعية والتجارية، الأمر الذي يمثل خطراً سلبياً إضافياً على عائدات القطاع. وفي محاولة منها للتنبؤ بتبعات الأزمة الحالية على قطاع السياحة، قامت المنظمة بالقياس نسبة إلى أزمة السارس التي انتشرت عام 2003 وإنتهت إلى إنخفاض

يتراوح بين 20% – 30% بخسائر عالمية تتراوح بين 30 – 50 مليار دولار. وسيكون نصيب الشرق الأوسط من تلك الخسائر مقارنة بالعام الماضي ما يقارب 39%أي ما يعادل 19 مليار دولار.

أدى انتشار جائحة كورونا المستجد في معظم دول العالم إلى الأضرار بالعديد من القطاعات الإنتاجية والاقتصادية والاجتماعية ومن ثم تكبدها خسائر كبيرة. ويعد قطاع السياحة والسفر العالمي واحد من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تكبدت خسائر فادحة نتيجة انتشار هذا الفيروس، حيث توقفت حركة السياحة والطيران بشكل كامل في فترة وصلت إلى حوالي ٤ أشهر منذ فبراير ٢٠٢٠ حتى الآن. وتجدر الإشارة إلى أن القطاع السياحي العالمي يشهد أزمة لم يعاصرها منذ الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى لجوء العديد من الدول لتخفيض خططها المتوقعة للعام الحالي ٢٠٢٠ وسط نظرة متشائمة لمستقبل النشاط السياحي الذي تمثل إيراداته بنداً مهما في اقتصاديات العديد من الدول. وقبل الحديث عن الخسائر المتوقعة للقطاع السياحي العالمي هذا العام نتيجة لجائحة كورونا (كوفيد-١٩)، لذلك يتم إستعراض وضع السياحة العالمية خلال السنوات القليلة الماضية حتى يستطيع الباحث الوقوف على الآثار الاقتصادية للجائحة على شركات السياحة.[١٢]

وطبقًا لمنظمة السياحة العالمية فإن عدد السائحين في العالم بلغ ١,٣٣ مليار سائح عام ٢٠١٧ والذي ارتفع بنسبة ٤% في عام ٢٠١٨ ليصل إلى ١,٤ مليار سائح تم ارتفع مرة أخري بنسبة ٤% أيضا في عام ٢٠١٩ ليصل إلى ١,٤٦مليار سائح.[١٣] وفيما يخص الإيرادات السياحية العالمية فطبقا لمنظمة السياحة العالمية فأن الإيرادات ارتفعت من ١,٣ ترليون دولار في عام٢٠١٧ إلى ١,٤٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٧ وأخيرا بلغت ١,٤٨ترليون دولار في عام ٢٠١٩.

ورغم أن كل الدلائل كانت تشير إلى أن قطاع السياحة العالمي سوف يستمر في النمو عام ٢٠٢٠ بنسبة ٤% مثل العام السابق ،٢٠١٩ إلا أن جائحة كورونا التي ظهرت في أواخر ديسمبر٢٠١٩ في الصين قلب كل الموازين وأدى إلى حدوث خسائر كبيرة في معظم دول العالم. وطبقا لآخر إحصائيات منظمة الصحة العالمية، فإن عدد إصابات كورونا في العالم وصل إلى أكثر من ٤,٥ مليون مصاب، وعدد الوفيات وصل إلى ٣٠٧ ألف وفاة. وقد أصابت هذه الجائحة أكثر من ٢٠٠ دولة حول العالم. كذلك أشار هذا التقرير إلى أن أكثر دول العالم تضرراً من هذه الجائحة هي الولايات المتحدة الأمريكية التي سجلت مليون و ٤٧٧ ألف إصابة وأكثر من ٨٨ ألف وفاة. وتأتي بعدها أسبانيا بحوالي ٢٧٤,٣ ألف إصابة و ٢٧,٤ ألف وفاة، ثم روسيا بأكثر من ٢٦٢,٨ ألف إصابة وحوالي ٢,٤ ألف وفاة، ثم بريطانيا بحوالي ٢٣٦,٧ ألف إصابة وأكثر

من٣٣,٩ ألف وفاة، ثم إيطاليا بعدد ٢٢٣,٨ ألف إصابة و ٣١,٦ ألف وفاة، ثم فرنسا بعدد ١٧٨,٨ألف إصابة وأكثر من ٢٧ ألف وفاة، وأخيرا ألمانيا بأكثر من ١٧٥,٧ ألف إصابة وأكثر من ٨آلاف وفاة وذلك حتى وقت الإنتهاء من إعداد الدراسة في نوفمبر ٢٠٢٠م.[١٤]

وبالنسبة للإيرادات السياحية والتي كانت قد سجلت ١,٤٨ تريليون دولار في عام ٢٠١٩، فمن المتوقع أن تنخفض بنسبة ٦٢% طبقاً للسيناريو الأول ليصل هذا الانخفاض إلى ٩١٠ بليون دولار وبنسبة ٧٣% طبقاً للسيناريو الثاني ليصل هذا الانخفاض إلى ١٠٨٠بليون دولار أما إذا وصلنا إلى السيناريو الثالث فسوف تسجل هذه الإيرادات انخفاضا بنسبة ٧٩% لتصل إلى ١١٧٠ مليار دولار.

ويعتبر القطاع السياحي في الدول العربية من أكثر القطاعات تأثراً بتداعيات تفشي جائحة كورونا لا سيما أن ٨٠% من القطاع يتكون من الشركات الصغيرة والمتوسطة. نظراً للجهود الدولية للحد من تفشي جائحة كورونا، والقيود التي فُرضت على حركة السفر والسياحة بين الدول، تأثر قطاع السياحة بصورة مباشرة لا سيما في الدول العربية التي تعتمد عليه كأحد مصادر الإيرادات الهامة للموازنات العامة وكذلك موازين مدفوعاتها.[١٥]

وبناءً على ذلك إتخذت الدول العربية سياسات تحفيزية على مستوى السياسة النقدية لدعم الطلب المحلي في الاقتصاد عن طريق السياسة النقدية وكذلك لدعم سيولة القطاع المصرفي وبالتالي تشجيع المصارف التجارية على تمويل القطاع الخاص، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجال الصحي، وتلك التي تعمل في القطاعات المتأثرة بتداعيات جائحة كورونا، مثل قطاع الخدمات (النقل والسياحة). كما قدمت البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية حزمة من المزايا للمصارف التجارية من أجل تخفيف الآثار الاقتصادية الناتجة من الجائحة على عملائها.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على شركات السياحة المسجلة في هيئة السوق المالية السعودية

أصبحت المملكة العربية السعودية إحدى أكثر الأسواق جاذبية للعلامات التجارية العالمية في قطاع السياحة، ويعود ذلك إلى ارتفاع نفقات السعوديين في هذا القطاع وسفرهم المتكرر من هذا المنظور، جاء إعلان ولي عهد المملكة العربية السعودية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود في شهر أبريل 2016عن رؤية 2030، استعرض فيها ً بيانا عن خطة التطوير على الأصعدة الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية خلال السنوات القادمة. تعتبر السياحة من أهم ركائز رؤية 2030 لذا قامت المملكة العربية السعودية باتخاذ خطوات واضحة في مجال تنمية هذا القطاع من خلال إصدار

تأشيرات سياحية للمرة الأولى على الإطلاق في عام 2019 ليصبح اليوم قطاع السفر في المملكة العربية السعودية على أعتاب مرحلة من التغيير.

سجل القطاع السياحة السعودي أعلى مستوى له حيث بلغ (٧٩,٥ مليار دولار) في ٢٠١٩، يليها كل من الإمارات (٥٨,٢ مليار دولار)، ومصر (٤٨,٣ مليار دولار).

كما تأثر نشاط السياحة الذي يساهم بنحو ١٠% في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية، نتيجة الإجراءات الاحترازية والإغلاق الذي شهدته المملكة خلال الربـــع الثاني من العام وتوقف أنشطة العمرة خلال الربـــع الثاني من العام والإعلان عن اقتصار موسم الحج على المقيمين داخل المملكة فقط، مما سيؤثر على عائدات الحج والعمرة خلال العام. في سياق جهودها لدعم التعافي الاقتصادي، قامت السلطات بتقديم دعم لجميع القطاعات الاقتصادية في سياق حزمة تحفيز مالي بقيمة تجاوزت ٢٢٦ مليار ريال حتى تاريخه، ركزت بإطارها على مساندة القطاع الخاص خاصة منه المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم والقطاعات عالية المخاطر مثل الضيافة والسياحة، بالإضافة إلى السماح بتأجيل صريبة القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة ومدفوعات ضريبة الدخل لمدة ثلاثة أشهر.

أهداف المملكة العربية لتنمية قطاع السياحة:

سوف يكون لرؤية ٢٠٣٠ تأثيراً مباشرا وغير مباشر بعدة طرق على قطاع السفر والسياحة في المملكة العربية السعودية. كما حددت المملكة العربية السعودية أهدافاً لقطاع السياحة بعيدة عن الأهداف المذكورة في بيان رؤية 2030.وفيما يلي بعض الأهداف الموضحة في بيان رؤية 2030 والهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في السعودية التي من شأنها إتاحة الفرصة لتنامي قطاع السياحة والسفر:

١. زيادة الطاقة الاستيعابية للمملكة العربية السعودية بهدف استقبال ضيوف الرحمن المعتمرين من 8 مليون في عام 2015 إلى 30 مليون حتى عام 2030 وبشكل سنوي. العمرة هي رحلة دينية يقوم بها المسلمون على مدار السنة لزيارة الأماكن المقدسة في (مكة المكرمة والمدينة المنورة).
٢. مضاعفة عدد المواقع الأثرية السعودية المسجلة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو"، وحاليا أصبح للمملكة العربية السعودية أربع مواقع تراثية مسجلة لدى منظمة "اليونسكو"
٣. بناء أكبر متحف إسلامي في العالم يحتوي على مكتبة ومركز للأبحاث.
٤. زيادة إنفاق الأسر على النشاطات الثقافية والترفيهية داخل المملكة العربية السعودية من النسبة الحالية 2.9% إلى ٦%.

٥. بلوغ 100مليون رحلة عالمية ومحلية مع حلول عام ٢٠٣٠. متضمنة للمبيت ليًلا.
٦. زيادة نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد إلى10 %.
٧. تطوير إجراءات إصدار التأشيرات للزوار.
٨. ارتفاع حجم اقتصاد المملكة وانتقاله من المرتبة 19إلى المرتبة الـ 15الأولى على مستوى العالم.
٩. رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من 3.8%إلى المعدل العالمي ٥,٧%.
١٠. زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من 43.45مليار دولار إلى 266.6مليار دولار.

بينما كان للأهداف السبعة الأولى المدرجة أعلاهً تأثيراً مباشراً على تنامي قطاع السياحة والسفر في البلاد، فقد كانت لبقية الأهداف تأثيراً ملحوظا آخر على هذا القطاع. على سبيل المثال، ّ فإن ارتفاع فرص استثمار الشركات من خارج المملكة العربية السعودية بشكل مباشر في المملكة قد يساعد على تنامي رحلات السفر الداخلية للأعمال. وسوف يسهل استثمار البنية التحتية على توفير رحلات للزائرين داخل المملكة.

وعلى جانب من تنفيذ وعود رؤية 2030 فقد وقعت الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية (SAGIA) والهيئة السعودية للسياحة والتراث الوطني (SCTH) العديد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات مع المستثمرين الإقليميين والدوليين بحوالي 26.67مليار دولار. وانطلاقا من هذا، فقد التزمت مجموعة "سيرا" باستثمار ما يزيد عن 266مليون دولار بهدف تطوير القطاع السياحي السعودي، تنمية رأس المال البشري، إضافة إلى ترويج المملكة كإحدى الوجهات السياحية.

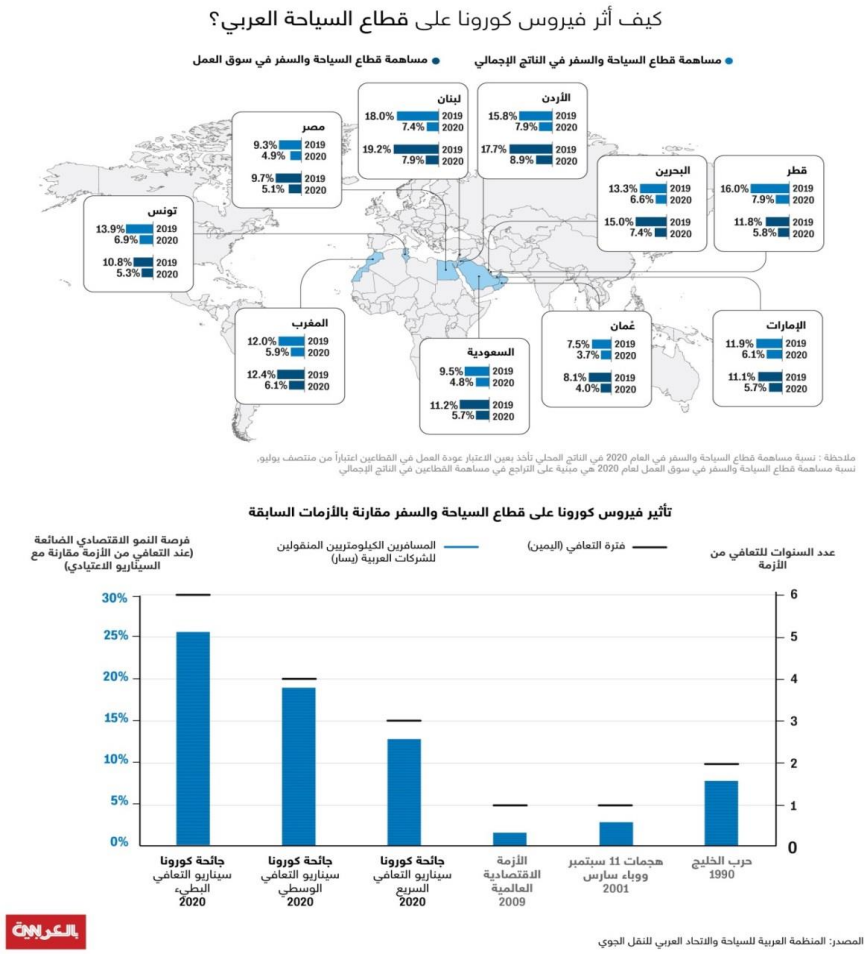

شكل رقم (١)

أثر جائحة كورونا على قطاع السياحة في الدول العربية

كما أنه من المتوقع أن تحقق شركات خدمات السفر السعودية وقطاع الضيافة عودة سريعة مع رجوع الوضع إلى طبيعته، وفي الوقت نفسه، قد تشهد السياحة العالمية تداعيات طويلة الأمد من انتشار جائحة كورونا، ومن المتوقع أن يظهر قطاع السياحة السعودي على وجه الخصوص والذي يغلب عليه الطابع الديني مرونة أكبر عندما تنتهي الأزمة، وفي حالة إعادة فتح العمرة والحج لجميع الدول فمن المتوقع أن يتدفق الحجاج

إلى المملكة العربية السعودية في غضون فترة زمنية قصيرة، حيث يفوق الطلب والرغبة في الحج للمسلمين من الاستمرار في اتخاذ التدابير الوقائية (عدم السفر)، حيث يعتبر الطلب على الحج والعمرة مرتفع للغاية بالفعل على مدار العام.

وسوف يقوم الباحث باستعراض أربعة شركات تمثل مجتمع الدراسة لشركات السياحة في المملكة العربية السعودية، كونها مسجلة في هيئة السوق المالية السعودية، وتحقق إيرادات تقدر بحوالي ٢٠% من إيرادات قطاع السياحة:

أولاً: مجموعة "سيرا القابضة":

حققت مجموعة "سيرا القابضة"، التي تقوم بتقديم خدمات السفر والسياحة والشحن أرباحا قدرها ٧٦٦,٣ مليون ريال بنهاية التسعة أشهر الأولى ٢٠٢٠ ، مقارنة بأرباح ١٧٥,٥ مليون ريال تم تحقيقها خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٩ ، والجدول التالي رقم (٢) يوضح ملخص النتائج المالية لمجموعة سيرا القابضة.

جدول رقم (٢)

ملخص النتائج المالية للشهور التسعة الأولى لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ لمجموعة سيرا القابضة

(الأرقام بالمليون ريال)

البند	التغير	9 أشهر ٢٠١٩	9 أشهر ٢٠٢٠
الإيرادات	(57.6 %)	1,596.36	676.88
اجمالي الدخل	(75.7 %)	992.74	241.70
دخل العمليات	(267.6 %)	252.98	(423.97)
صافي الدخل	336.6 %	175.51	766.30
متوسط عدد الأسهم	-	300.00	300.00
ربح السهم (ريال)	336.6 %	0.59	2.55

المصدر: التقارير المالية، مجموعة "سيرا القابضة"، من خلال موقع أرقام.

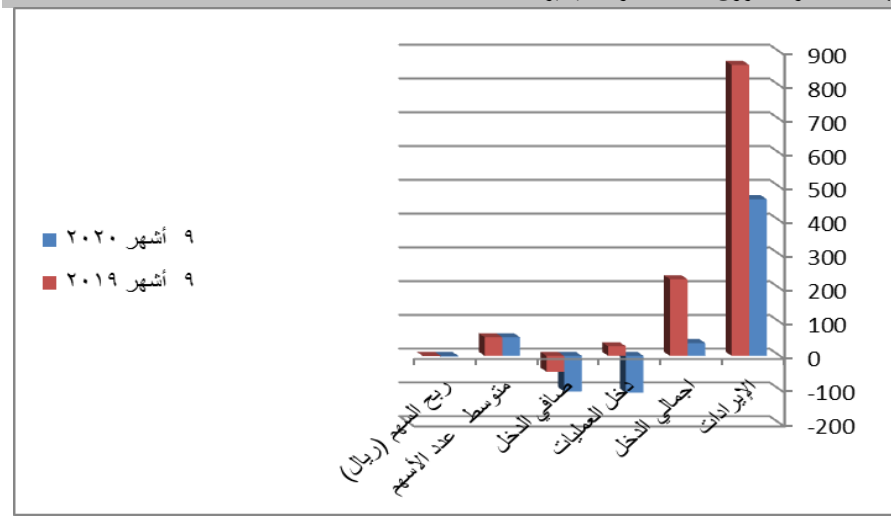

شكل رقم (٢)

ملخص النتائج المالية للشهود التسعة الأولى لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ (الأرقام بالمليون ريال)

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن سبب تحقيق الشركة أرباحًا خلال الفترة الحالية ٢٠٢٠م مقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق ٢٠١٩م يعود إلى أن الأرباح المحققة من صفقة بيع كريم بقيمة ١،٥٧٣ مليار ريال سعودي.

باستثناء تأثير البنود الاستثنائية أدناه، فقد حققت الشركة صافي خسارة معتادة بمبلغ ٤٧٩ مليون ريال سعودي للفترة ٢٠٢٠م (صافي ربح ١٧١ مليون ريال سعودي) بانخفاض قدره ٣٨١٪ مقارنة بالفترة المماثلة من العام ٢٠١٩م:

- بلغت المكاسب المسجلة من التصرف في الاستثمار في الفترة الحالية ١،٥٧٣ مليار ريال سعودي.
- بلغت خسائر انخفاض القيمة ٣١٥ مليون ريال سعودي.
- خسارة العملات الأجنبية المعترف بها نتيجة انخفاض قيمة الشهرة بمبلغ ١٣ مليون ريال سعودي.
- كما سجل قطاع تأجير السيارات زيادة بنسبة ٧٣٪ في الإيرادات منذ بداية العام ٢٠٢٠م إلى ٣٢٤ مليون ريال سعودي، ويعود ذلك إلى زيادة عقود التأجير مع الشركات والقطاع الحكومي.

<u>وذلك على الرغم من:</u>

- انخفاض القيمة الإجمالية للحجوزات بنسبة ٦٥% للفترة الحالية من العام ٢٠٢٠م لتصل إلى ٢،٩٨ مليار ريال سعودي مقارنة بـــ ٨،٦٤ مليار ريال سعودي للفترة المماثلة من العام السابق ٢٠١٩م، ويعود سبب الانخفاض إلى الإجراءات الاحترازية بسبب تفشي جائحة كورونا والتي أثرت على قطاع السياحة والسفر بشكل مباشر.

- بلغت القيمة الإجمالية للحجوزات في قطاع سفرالأفراد ٩٢٠ مليون ريال سعودي في الفترة الحالية من العام ٢٠٢٠م مقارنة بـــ ٣،٢ مليار ريال سعودي للفترة المماثلة من العام السابق٢٠١٩م، بانخفاض قدره ٧١%.
- شهدت إدارة حجوزات السفر للشركات والقطاع الحكومي انخفاضاً بنسبة ٦٥% فى القيمة الإجمالية للحجوزات فى الفترة ٢٠١٩ م، حيث سجلت ٨٦٠ مليون ريال سعودي من القيمة الإجمالية للحجوزات خلال الفترة الحالية.
- بلغت أعمال الضيافة ٤٩ مليون ريال سعودي، مما يمثل انخفاضًا بنسبة ٥٩٪ عن العام السابق، ويرجع ذلك إلى الإيقاف المؤقت لتشغيل الفنادق وتأشيرات الحج والعمرة بسبب الإجراءات الاحترازية المتخذة للحد من تفشي جائحة كورونا والتي أثر على قطاع السفر والسياحة بشكل مباشر.
- سجلت إيرادات الحج والعمرة ٢٣ مليون ريال سعودي خلال الفترة الحالية من العام ٢٠٢٠م مقابل ١٤٠ مليون ريال سعودي في الفترة المماثلة من العام ٢٠١٩م. ويعزى ذلك إلى الإجراءات الاحترازية المتخذة للحد من تفشي جائحة كورونا متمثلة في الإيقاف المؤقت لتأشيرات الحج والعمرة وكذلك إيقاف العمرة مؤقتاً للمواطنين والمقيمين في المملكة العربية السعودية.

وفيما يلي الجدول رقم (٣) يوضح المقارنة الربعية للربع الثالث من عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ لمجموعة سيرا القابضة

جدول رقم (٣)

المقارنة الربعية للربع الثالث من عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ لمجموعة سيرا القابضة

البند	التغير	الربع الثالث ٢٠١٩	الربع الثالث ٢٠٢٠
الإيرادات	(77.9 %)	641.98	141.97
اجمالي الدخل	(91.4 %)	349.24	30.15
دخل العمليات	(268.4 %)	98.27	(165.48)
صافي الدخل	(380.8 %)	63.03	(176.99)
متوسط عدد الأسهم	-	300.00	300.00
ربح السهم (ريال	(380.8 %)	0.21	(0.59)

المصدر: التقارير المالية للربع الثالث، مجموعة "سيرا القابضة "، من خلال موقع أرقام.

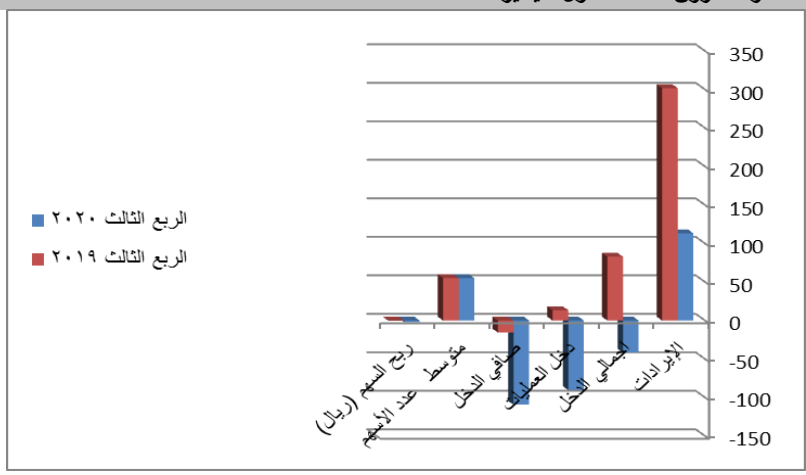

شكل رقم (٣)

المقارنة الربعية للربع الثالث من عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ لمجموعة سيرا القابضة

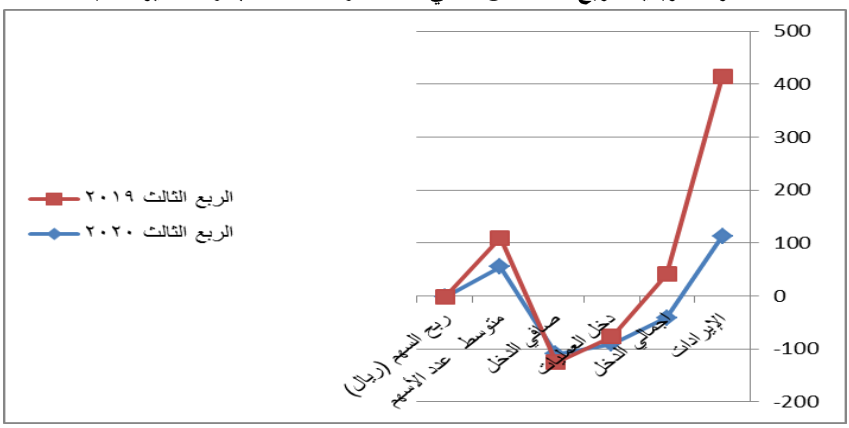

الشكل رقم (٤)

المقارنة الربعية للربع الثالث من عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ لمجموعة سيرا القابضة

يرجع سبب تسجيل الشركة لخسائر خلال الربع الحالي مقارنة مع الربع المماثل من العام السابق إلى:

- انخفضت القيمة الإجمالية للحجوزات بنسبة ٨١% فى الربع الثالث من العام ٢٠٢٠م لتصل إلى ٦٦٩ مليون ريال سعودي مقارنة بـ ٣،٥ مليار ريال سعودي للربع المماثل من العام السابق ٢٠١٩م، ويعود سبب الانخفاض إلى الإجراءات الاحترازية بسبب تفشي جائحة كورونا (كوفيد-١٩) والتي أثرت على قطاع السفر السياحة بشكل مباشر.

- بلغت القيمة الإجمالية للحجوزات في قطاع سفرالأفراد ٢١٩ مليون ريال سعودي في الربع الثالث من العام ٢٠٢٠م مقارنة بـــ ١،٦ مليار ريال سعودي للربع المماثل من العام السابق ٢٠١٩م، بانخفاض قدره ٨٧.%.
- شهدت إدارة حجوزات السفر للشركات والقطاع الحكومي انخفاضًا بنسبة ٧٧٪ في القيمة الإجمالية للحجوزات للربع الثالث من عام ٢٠٢٠م مقارنة بالربع المماثل من العام السابق ٢٠١٩م ، حيث سجلت ٢٠٤ ملايين ريال سعودي من القيمة الإجمالية للحجوزات في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠م.
- هذا وقد انخفضت إيرادات المجموعة بنسبة ٧٨٪ في الربع الثالث من العام ٢٠٢٠م، مقارنة بالربع المماثل من العام السابق ٢٠١٩م، ويعود السبب في ذلك، إلى انخفاض القيمة الإجمالية للحجوزات جراء التأثر بجائحة كورونا.

<u>على الرغم من ذلك:</u>

- ارتفعت القيمة الإجمالية للحجوزات بنسبة ٦٨% فى الربع الثالث من العام ٢٠٢٠م لتصل إلى ٦٦٩ مليون ريال سعودي مقارنة بـــ ٣٩٨ مليون ريال سعودي للربع الثاني من العام ٢٠٢٠م، ويعود سبب الارتفاع بشكل أساسي إلى التخفيف الجزئي للتدابير الاحترازية التي تم اتخاذها نتيجة لتفشي جائحة كورونا وإعادة فتح الرحلات الداخلية في المملكة العربية السعودية.
- بلغت القيمة الإجمالية للحجوزات في قطاع سفرالأفراد ٢١٩ مليون ريال سعودي في الربع الثالث من العام ٢٠٢٠م مقارنة بـــ ٣٨ مليون ريال سعودي للربع الثانى من العام ٢٠٢٠م، بزيادة قدرها ٤٧٦.%
- ارتفعت إيرادات المجموعة بشكل هامشي بنسبة ٣٪ في الربع الثالث من العام ٢٠٢٠م، مقارنة بالربع الثاني من العام ٢٠٢٠م ويعود السبب في ذلك إلى النمو فى القيمة الإجمالية للحجوزات.
- كما بلغ إجمالي الخسارة الشاملة للربع الحالي قبل حقوق الملكية ١٧٤ مليون ريال مقارنة بإجمالي الدخل الشامل البالغ ٥٨ مليون ريال للربع المماثل من العام السابق بانخفاض قدره ٤٠٠٪. بلغ إجمالي الخسارة الشاملة بعد حقوق الملكية غير المسيطرة للربع الحالي ١٧٢ مليون ريال سعودي مقارنة بإجمالي الدخل الشامل البالغ ٥٧ مليون ريال سعودي للربع المماثل من العام السابق بانخفاض قدره ٤٠٢.%

<u>تقييم أثر جائحة كورونا (كوفيد-١٩) على المجموعة كأحد شركات قطاع السياحة والسفر:</u>

إشارة إلى اكتشاف فيروس كورونا (كوفيد- ١٩) لأول مرة في نهاية ديسمبر ٢٠١٩م والإعلان لاحقًا على أنها جائحة في مارس ٢٠٢٠م من قبل منظمة الصحة العالمية. استمرت جائحة كورونا (كوفيد-١٩) في الانتشار في جميع المناطق حول العالم، بما في

ذلك المملكة العربية السعودية، مما أدى إلى فرض قيود على السفر وحظر التجول في المدن، وبالتالي تباطؤ الأنشطة الاقتصادية وإغلاق العديد من القطاعات على المستويين العالمي والمحلي والذي أثر بشكل كبير على قطاع السفر والسياحة.

أسباب التغير في النتائج المالية للمجوهة خلال عامي ٢٠١٩م و ٢٠٢٠م:

تأثرت إيرادات المجموعة بشكل كبير نتيجة جائحة كورونا مما أدى إلى تراجع الإيرادات للربع الثالث من ٢٠٢٠م والذي ظهرت فيه تبعات جائحة كورونا وذلك بمقارنته بنفس الفترة من عام ٢٠١٩م، ولكن مع التسهيلات والدعم الذي قدمته الحكومة السعودية لتلك الشركات متمثل في رواتب العاملين السعوديين وإلغاء الضرائب وتأجيل سداد المستحقات المالية خلال فترة الجائحة.

ثانيًا: شركة المشروعات السياحية "شمس":

سجلت شركة المشروعات السياحية "شمس"، التي تدير وتمتلك منتجع شاطئ النخيل القريب من مدينة الخبر، خسائر قدرها ٦,٢ مليون ريال بنهاية التسعة أشهر الأولى ٢٠٢٠، قياساً بأرباح قدرها ١,٢ مليون ريال تم تحقيقها خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٩.

وفيما يلي الجدول رقم (٤) يوضح ملخص النتائج المالية للشهود التسعة الأولى لشركة المشروعات السياحية شمس لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

جدول رقم (٤): ملخص النتائج المالية للشهود التسعة الأولى لشركة المشروعات السياحية شمس لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ (الأرقام بالمليون ريال)

البند	التغير	٩ أشهر ٢٠١٩	٩ أشهر ٢٠٢٠
الإيرادات	0.2 %	10.24	10.26
اجمالي الدخل	(30.1 %)	2.76	1.93
دخل العمليات	(41.6 %)	(4.02)	(5.69)
صافي الدخل	(604.0 %)	1.23	(6.19)
متوسط عدد الأسهم	-	10.15	10.15
ربح السهم (ريال)	(604.0 %)	0.12	(0.61)

المصدر: التقارير المالية، شركة المشروعات السياحية "شمس"، من خلال موقع أرقام.

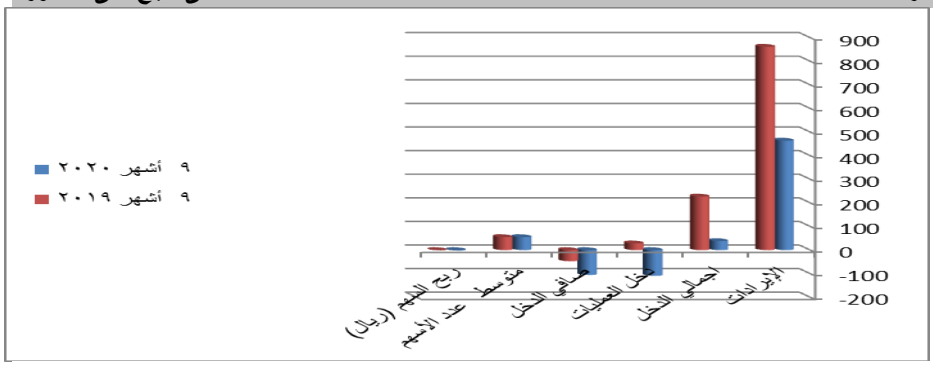

شكل رقم (٥): ملخص النتائج المالية للشهود التسعة الأولى لشركة المشروعات السياحية شمس لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

كما أن سبب تسجيل الشركة لخسائر خلال الفترة الحالية مقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق يعود إلى:

- **ارتفاع المصروفات العمومية والإدارية نتيجة مصروفات استشارات مالية وقانونية (غير متكررة) وتكوين مخصصات للأرصدة المدينة مما أدى إلى ارتفاع المصروفات العمومية والإدارية خلال الفترة الحالية بشكل ملحوظ.**
- **اشتمال الفترة المماثلة للعام السابق على أثر إيجابي لتسوية مخصص الزكاة للأعوام من ١٩٩٦م وحتى ٢٠١٠م.**

والجدول التالى رقم (٥) يوضح المقارنة الربعية للربع الثالث لشركة المشروعات السياحية شمس لعامى ٢٠١٩ و ٢٠٢٠م

جدول رقم (٥) :المقارنة الربعية للربع الثالث لشركة المشروعات السياحية شمس لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠م (الأرقام بالمليون ريال)

البند	التغير	الربع الثالث ٢٠١٩	الربع الثالث ٢٠٢٠
الإيرادات	57.9 %	4.05	6.39
اجمالي الدخل	158.9 %	1.25	3.23
دخل العمليات	(543.4 %)	(0.20)	(1.27)
صافي الدخل	(457.5 %)	(0.27)	(1.52)
متوسط عدد الأسهم	–	10.15	10.15
ربح السهم (ريال)	(457.5 %)	(0.03)	(0.15)

المصدر: التقارير المالية، شركة المشروعات السياحية "شمس" للربع الثالث، من خلال موقع أرقام.

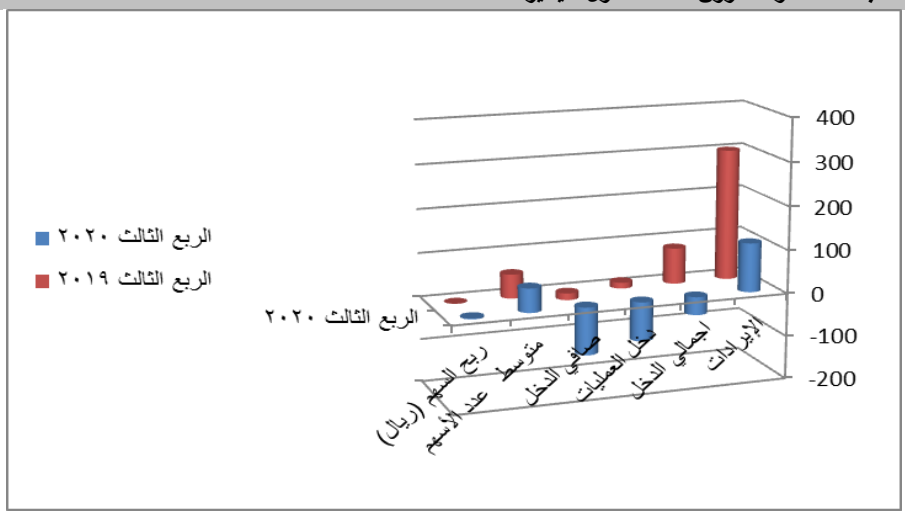

شكل رقم (٦)

المقارنة الربعية للربع الثالث لشركةالمشروعات السياحية شمس لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠م

يرجع سبب ارتفاع الخسائر المحققة خلال الربع الحالي مقارنة مع الربع المماثل من العام السابق إلى:

- **ارتفاع المصروفات العمومية والإدارية نتيجة مصروفات استشارات مالية وقانونية (غير متكررة) بالإضافة إلى تكوين مخصصات للأرصدة المدينة والزكاة.**
- **تكوين مخصصات خلال الربع سنة للأرصدة المدينة وزيادة مخصص الزكاة نتيجة ربط فروقات زكوية عن الفترة من العام ٢٠١٥م وحتى ٢٠١٨ م.**

<u>علي الرغم من:</u>

- **ارتفاع المصروفات العمومية والإدارية نتيجة مصروفات استشارات مالية و قانونية (غير متكررة) بالاضافة الى تكوين مخصصات للأرصدة المدينة و الزكاة.**
- **كما أكدت الشركة إن حقوق المساهمين (لا توجد حقوق أقلية) بنهاية الفترة قد بلغت ٧١,٦٢٢ مليون ريال، مقابل ٨٣,٢٩١ مليون ريال كما في نهاية الفترة المماثلة من العام السابق، وذلك بانخفاض قدره ١٤%.**
- **قامت الشركة بتطبيق المعايير الدولية رقم (٩) و(١٥) بداية من ١ يناير ٢٠١٨م. والمعيار الدولي (١٦) بداية من ١ يناير ٢٠١٩م وقد تم الإفصاح عن تأثير تطبيق هذه المعايير والسياسات المحاسبية الجديدة في إيضاحات القوائم المالية.**

تقييم أثر جائحة كورونا (كوفيد-١٩) على شركة المشروعات السياحية "شمس":

لم تتأثر شركة شمس كثيراً بجائحة كورونا نظراً لوجود بعض الاستثمارات المرتبطة بشكل غير مباشر بنشاط السياحة بالإضافة للنشاط الرئيس لها السياحةـ مما جعلها أقل تأثراً من الشركات السياحية الأخرىـ وبالتالي حققت إيرادات صافية تقدر بـــ 6.39 مليون ريال للربع الثالث من عام ٢٠٢٠م، مقارنة بـــ ٤,٠٥ مليون ريال سعودي للربع الثالث من عام ٢٠١٩م، بزيادة قدرها ٥٧,٩ % عن نفس الفترة لعام ٢٠١٩م.

ثالثًا: شركة دور للضيافة:

سجلت شركة دور للضيافة، التي تقوم بإنشاء وتملك وإدارة الفنادق والمجمعات السكنية والسياحية في المملكة العربية السعودية خسائر قدرها ٧,٥ مليون ريال بنهاية التسعة أشهر الأولى ٢٠٢٠، مقارنة بأرباح ٢٨,٥ مليون ريال تم تحقيقها خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٩.

والجدول التالي رقم (٦) يوضح ملخص لأهم النتائج المالية للتسعة أشهر لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠م لشركة دور الضيافة (الأرقام بالمليون ريال)

جدول رقم (٦)

ملخص لأهم النتائج المالية للتسعة أشهر لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠م لشركة دور الضيافة

البند	التغير	9 أشهر ٢٠١٩	9 أشهر ٢٠٢٠
الإيرادات	(12.5 %)	380.01	332.45
اجمالي الدخل	(15.7 %)	71.50	60.28
دخل العمليات	(31.6 %)	42.68	29.20
صافي الدخل	(126.2 %)	28.54	(7.47)
متوسط عدد الأسهم	-	100.00	100.00
ربح السهم (ريال)	(126.2 %)	0.29	(0.07)

المصدر: التقارير المالية للتسعة أشهر الأولى ٢٠١٩ و ٢٠٢٠م ، شركة دور للضيافة، من خلال موقع أرقام.

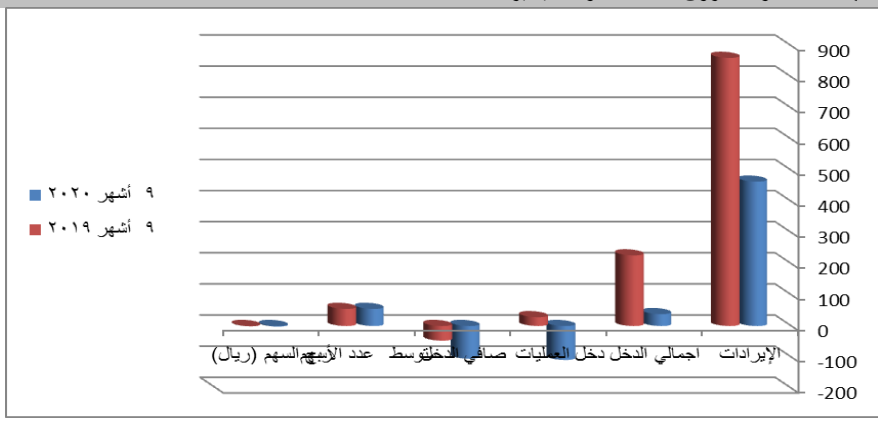

شكل رقم (٧): ملخص لأهم النتائج المالية للتسعة أشهر لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠م لشركة دور الضيافة

ومن خلال الجدول السابق يرجع سبب تحقيق الشركة لخسائر خلال الفترة الحالية مقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق إلى:

- **انخفاض إيرادات فنادق الشركة بمكة المكرمة بسبب توقف موسم العمرة والحج وانخفاض الطلب على قطاع الفنادق من قبل قطاع الأعمال والأفراد نظراً للإجراءات الاحترازية الوقائية المتخذة للحد من انتشار جائحة كورونا (كوفيد-١٩)، بالإضافة إلى انخفاض الإيرادات الأخرى وتكوين مخصصات ديون مشكوك في تحصيلها وتجدر الإشارة إلى أن الشركة قد تمكنت من ترشيد المصاريف لتخفيف آثار وباء كورونا على الشركة خلال الفترة الماضية.**

والجدول التالي يوضح المقارنة الربعية للربع الثالث لشركة دور للضيافة لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠م

الجدول رقم (٧):المقارنة الربعية للربع الثالث لشركة دور للضيافة لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠م

البند	التغير	الربع الثالث ٢٠١٩	الربع الثالث ٢٠٢٠
الإيرادات	(28.4 %)	139.16	99.59
إجمالي الدخل	(52.1 %)	30.10	14.41
دخل العمليات	(70.7 %)	22.30	6.53
صافي الدخل	(155.4 %)	15.19	(8.41)
متوسط عدد الأسهم	–	100.00	100.00
ربح السهم (ريال)	(155.4 %)	0.15	(0.08)

المصدر: التقارير المالية للربع الثالث، شركة دور للضيافة، من خلال موقع أرقام.

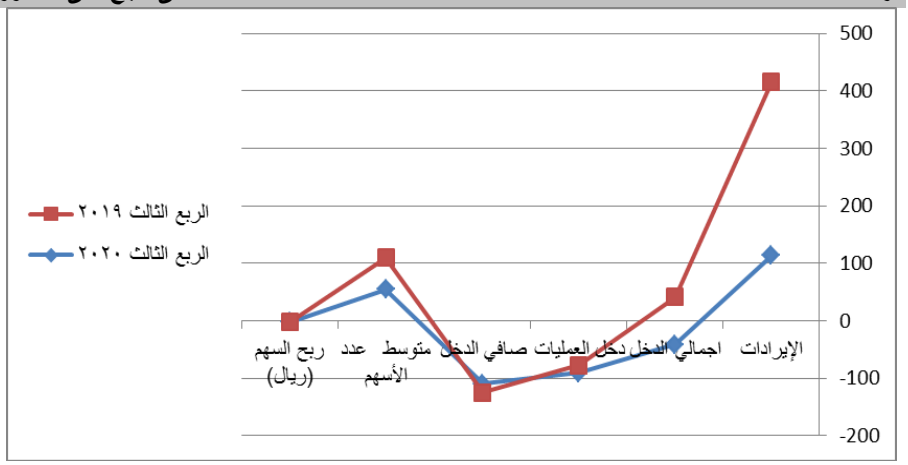

شكل رقم (٨):المقارنة الربعية للربع الثالث لشركة دور للضيافة لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠م

على الرغم من:

- تحسن الإيرادات المتحصَّلة من تأجير عدد من الوحدات السكنية الجديدة التي دخلت التشغيل خلال هذه الفترة وكذلك بالرغم من عمليات ترشيد المصاريف.
- عزت الشركة سبب انخفاض الخسائر خلال الربع الحالي مقارنة مع الربع السابق إلى: تحسن إيرادات بعض منشآت الشركة.
- كما أكدت الشركة إن حقوق المساهمين (لا توجد حقوق أقلية) بنهاية الفترة قد بلغت ١٦٨٣,٩٣٣ مليون ريال، مقابل ١٧١٨,٩٦٧ مليون ريال كما في نهاية الفترة المماثلة من العام الساب.

تقييم أثر جائحة كورونا (كوفيد-١٩) على شركة دور للضيافة:

تأثرت شركة دور للضيافة كثيراً بجائحة كون نشاطاتها مرتبطة بشكل مباشر بنشاط السياحة، مما جعلها أكثر تأثراً من الشركات السياحية الأخرى وبالتالي حققت إيرادات صافية تقدر بـــ ٩٩,٥٩ مليون ريال للربع الثالث من عام ٢٠٢٠م، مقارنة بـــ ١٣٩,١٦ مليون ريال سعودي للربع الثالث من عام ٢٠١٩م، وذلك بانخفاض قدره (٢٨,٤ %) عن نفس الفترة لعام ٢٠١٩م.

رابعًا: شركة مجموعة الحكير:

ارتفعت خسائر شركة "مجموعة الحكير"، التي تمتلك وتدير عددا من الفنادق والمنتجعات والشقق المفروشة والمتنزهات الترفيهية والمطاعم ومراكز التسوق إلى 105.2 مليون

ريال بنهاية التسعة أشهر الأولى ٢٠٢٠، مقارنة بخسائر ٤٧ مليون ريال تم تحقيقها خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٩.

والجدول التالي رقم (١١) يوضح النتائج المالية لشركة مجموعة الحكير للأشهر التسعة لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠م

جدول رقم (٨):النتائج المالية لشركة مجموعة الحكير للأشهر التسعة لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠م

البند	التغير	9 أشهر ٢٠١٩	9 أشهر ٢٠٢٠
الإيرادات	(46.2 %)	861.51	463.86
إجمالي الدخل	(83.2 %)	226.86	38.21
دخل العمليات	(484.9 %)	28.32	(108.99)
صافي الدخل	(123.9 %)	(46.96)	(105.15)
متوسط عدد الأسهم	–	55.00	55.00
ربح السهم (ريال)	(123.9 %)	(0.85)	(1.91)

المصدر: التقارير المالية للأشهر التسعة لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠م ، شركة مجموعة الحكير، من خلال موقع أرقام.

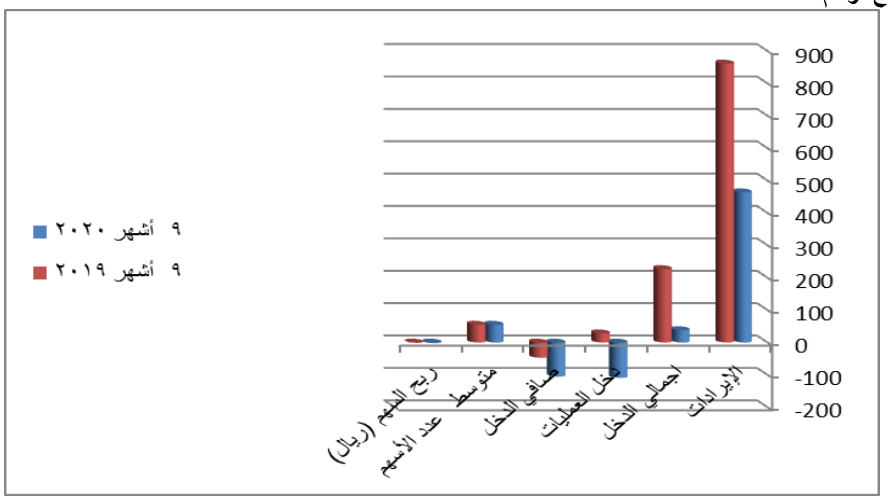

شكل رقم (٩)النتائج المالية لشركة مجموعة الحكير للأشهر التسعة لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠م

كما أن سبب ارتفاع خسائر الشركة خلال الفترة الحالية مقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق يعود إلى:

١. انخفاض الإيرادات بمبلغ ٣٩٧,٦ مليون ريال وذلك بشكل رئيسي بسبب:

أ- تأثر إيرادات الشركة بوجه عام سلباً خلال الفترة الحالية بسبب جائحة كورونا، حيث تم إغلاق جميع المواقع الترفيهية من تاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٠ حتي ٢٠ يونيو ٢٠٢٠ وذلك بسبب الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي اتخذتها الدولة للسيطرة على جائحة كورونا والحد من مخاطر انتشاره.

ب- انخفاض الطلب على قطاع الفنادق من قبل قطاع الأعمال والأفراد ويشمل ذلك الطلب على الغرف وقاعات الحفلات وقاعات الاجتماعات والتموين الخارجي.

٢. انخفاض في حصة الشركة في صافي أرباح المشاريع المشتركة بمبلغ ١٦,٧ مليون ريال وذلك بشكل رئيسي بسبب إغلاق مواقع تلك المشاريع المشتركة خلال الفترة الحالية الناتج من الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي اتخذتها الدولة للسيطرة على جائحة كورونا والحد من مخاطر انتشاره.

<u>جاء ذلك على الرغم من :</u>

١- انخفاض في إجمالي المصاريف بمبلغ ٢٨٢,٤ مليون ريال خلال الفترة الحالية مقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق، وكذلك ارتفاع في الإيرادات الأخرى وذلك كما يلي :

أ- انخفاض التكاليف المباشرة بمبلغ ٢٠٩,٠ مليون ريال وذلك بسبب:

- الحصول على إعفاءات من القيمة الإيجارية بمبلغ ٤٧,٢ مليون ريال خلال الفترة الحالية لبعض المواقع الفندقية والترفيهية والتجارية المستأجرة، وذلك تزامناً مع جائحة كورونا.
- انخفاض مصروف إهلاك موجودات حق الاستخدام بمبلغ ٥١,٤ مليون ريال وذلك بشكل رئيسي بسبب تعديل عقود إيجارات جميع الفنادق المستأجرة من المساهم الرئيسي لتصبح نسبة من الإيراد بدلاً من مبلغ ايجار ثابت مما أدى ذلك إلى استبعاد تلك الفنادق من الاحتساب ضمن المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ وبالتالي أدى ذلك إلى انخفاض مصروف إهلاك موجودات حق الاستخدام.

ب- انخفاض مصاريف البيع والتسويق بمبلغ ٢٧,٢ مليون ريال، بسبب انخفاض في مصاريف الدعاية والإعلان وعمولات التسويق ومصاريف الرواتب والأجور.

ت- انخفاض المصاريف العمومية والإدارية بمبلغ ٢٤,١ مليون ريال بشكل رئيسي من مصاريف الرواتب والاجور.

٢- خلال الفترة الحالية تم عكس مخصص الزكاة بمبلغ ١,٢ مليون ريال، وكانت الشركة قد استلمت خلال الفترة الحالية الربط النهائي لعام ٢٠١٢ مما نتج عنه انخفاض في المخصص المحتسب للزكاة.

والجدول التالي رقم (٩) يوضح المقارنة الربعية للربع الثالث لشركة مجموعة الحكير لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠م

جدول رقم (٩)

المقارنة الربعية للربع الثالث لشركة مجموعة الحكير لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠م الأرقام (بالمليون ريال)

البند	التغير	الربع الثالث ٢٠١٩	الربع الثالث ٢٠٢٠
الإيرادات	(62.5 %)	301.85	113.23
اجمالي الدخل	(150.2 %)	82.85	(41.57)
دخل العمليات	(770.8 %)	13.46	(90.29)
صافي الدخل	(604.5 %)	(15.52)	(109.32)
متوسط عدد الأسهم	-	55.00	55.00
ربح السهم (ريال)	(604.5 %)	(0.28)	(1.99)

المصدر: التقارير المالية للربع الثالث لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠م، شركة مجموعة الحكير، من خلال موقع أرقام.

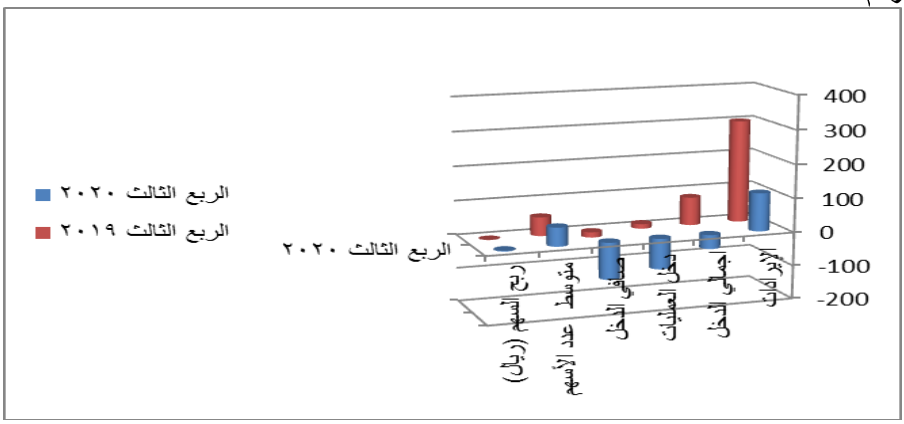

الشكل رقم (١٠)

المقارنة الربعية للربع الثالث لشركة مجموعة الحكير لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠م

يرجع سبب ارتفاع خسائر الشركة خلال الربع الحالي مقارنة مع الربع المماثل من العام السابق إلى:

١- انخفاض الإيرادات بمبلغ ١٨٨,٦ مليون ريال وذلك بشكل رئيسي بسبب:

أ- تأثر إيرادات الشركة بوجه عام سلباً من تداعيات جائحة كورونا، كتعليق الرحلات الدولية خلال الربع الحالي وعدم استئنافها بشكل كامل حتى تاريخه وايضاً نتيجة الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي اتخذتها الدولة وذلك للحد من مخاطر انتشار الجائحة والتي أثرت سلباً على عدد مستخدمي خدمات الشركة.

ب- انخفاض الطلب على قطاع الفنادق من قبل قطاع الاعمال والأفراد ويشمل ذلك الطلب على الغرف وقاعات الحفلات وقاعات الاجتماعات والتموين الخارجي.

٢- انخفاض في حصة الشركة في صافي أرباح المشاريع المشتركة بمبلغ ٥,٠ مليون ريال.

<u>جاء ذلك على الرغم من:</u>

١. انخفاض في إجمالي المصاريف بمبلغ ٩٨,٣ مليون ريال خلال الربع الحالي مقارنة مع الربع المماثل من العام السابق، وذلك كما يلي:

أ- انخفاض التكاليف المباشرة بمبلغ ٦٤,٢ مليون ريال وذلك بسبب:

- انخفاض مصروف إهلاك موجودات حق الاستخدام بمبلغ ٢٤,١ مليون ريال وذلك بشكل رئيسي بسبب تعديل عقود إيجارات جميع الفنادق المستأجرة من المساهم الرئيسي وذلك خلال الربع السابق لتصبح نسبة من الإيراد بدلاً من مبلغ ايجار ثابت مما أدى ذلك الى استبعاد تلك الفنادق من الاحتساب ضمن المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ وبالتالي أدى ذلك الى انخفاض مصروف إهلاك موجودات حق الاستخدام.
- انخفاض مصاريف الرواتب والاجور بمبلغ ٢٢,٥ مليون ريال وتكاليف الطاقة بمبلغ ٧,٤ مليون ريال ومصاريف أخرى بمبلغ ٢٤,٦ مليون ريال.

ب- انخفاض مصاريف البيع والتسويق بمبلغ ١٠,٨ مليون ريال، بسبب انخفاض في مصاريف الدعاية والاعلان وعمولات التسويق ومصاريف الرواتب والأجور.

<u>تقييم أثر جائحة كورونا (كوفيد-١٩) على مجموعة الحكير:</u>

تأثرت مجموعة الحكير كثيراً بجائحة كون نشاطاتها مرتبطة بشكل مباشر بنشاط السياحة، مما جعلها تتأثر بشكل كبير وليس أقلاً من الشركات السياحسة الأخرى التي تعمل في نفس النشاط، وبالتالي حققت إيرادات صافية تقدر بـــ ١١٣,٢٣ مليون ريال للربع الثالث من عام ٢٠٢٠م، مقارنة بـــ ٣٠١,٨٥ مليون ريال سعودي للربع الثالث من عام ٢٠١٩م، وذلك بانخفاض قدره (٦٢,٥ %) عن نفس الفترة لعام ٢٠١٩م.

خـاتمـة:

أخيراً تعتبر السياحة نشاطًا اقتصاديًا رئيسًا ومؤثراً في مختلف أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتمثل جانبًا هامًا من الصادرات غير المنظورة للكثير من الدول في العالم لكونها تسهم في الناتج المحلي الإجمالي، لذا فإن المملكة العربية السعودية تولي السياحة إهتمامًا كبيرا باعتبارها مصدراً هامًا من مصادر الدخل الوطني، هذا بالإضافة إلى كونها مجالاً أساسيًا لتوفير فرص العمل وموردا هامًا من موارد النقد الأجنبي، وفرصة لتوظيف عناصر الإنتاج، وتؤدي إلى تنشيط القطاعات الاقتصادية عن طريق توسيع أو تكوين أسواق جديدة للصناعات المحلية وزيادة الفرص الاستثمارية المتاحة أمام القطاع الخاص مما يزيد من درجة مشاركته في عمليات التنمية الإقليمية إضافة الى مساهمته في توازن ميزان التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.

لذا فقد دعمت المملكة قطاع السياحة لمساهمته الإيجابية في تعزيز الاقتصاد المحلي والتنمية الداخلية وتعزيز أهداف التنمية المستدامة، حيث تساهم السياحة في توفير مصادر للدخل لأفراد المجتمع، وفي خلق فرص العمل للشباب السعودي، وتوفر فرصاً للأعمال التجارية التي تعتمد على الشركات المتوسطة وصغيرة الحجم في تعزيز مدخولها، وتساهم كذلك في تنويع مصادر الاقتصاد الوطني، إضافةً إلى كونها جسر للتواصل الإنساني والثقافي مع شعوب العالم، وتأكيد التواصل والتفاهم المشترك، وتحقيقًا لأهداف رؤية ٢٠٣٠م.

وأنشأت المملكة صندوق التنمية السياحي لتشجيع الاستثمارات السياحية لتنويع مصادر الدخل وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك زيادة فرص العمل للمواطنين والإسهام في زيادة عدد السياح القادمين إلى المملكة وفقاً لمستهدفات الإستراتيجية الوطنية للسياحة ورؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث يدعم الصندوق المشاريع التي تدعم تطوير السياحة المحلية في مختلف مناطق المملكة، ولهذا إعتمدت المملكة الإستراتيجية الوطنية للسياحة، التي تهدف فيها إلى رفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي إلى ما يزيد على ١٠ % بحلول العام ٢٠٣٠م، وتوفير العدد الأكبر من الفرص الوظيفية تماشياً مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

وسعت المملكة من أجل تحقيق التعافي في القطاع السياحي الذي يعاني عالميًا في ظل فيروس كروونا المستجد (كوفيد-١٩)، بابتكار حملة "صيف السعودية يتنفس" مع تطبيق جميع الإجراءات الاحترازية لحماية العاملين والسياح، حيث عملت وزارة السياحة على مواجهة التحديات الناتجة من إنتشار فيروس كورونا وخلق فرصة لتشجيع السياحة الداخلية والترفيه عن مواطني المملكة في ظل الجو السلبي الذي أحاط العالم بسب فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) مما أسهم في زيادة إيرادات قطاع السياحة الداخلية معوضًا بذلك جزء من خسائر القطاع القائمة على السياح غير السعوديين.

الفصل الثاني : النتائج والتوصيات.

نتائج البحث

١) أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الرشيدة للمملكة العربية السعودية كان لها الأثر الأكبر في الحد من تداعيات فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) على القطاعات الاقتصادية بصفة عامة وعلى قطاع السياحة بصفة خاصة، وذلك متمثلة في دعم ٦٠ % من رواتب الموظفين السعوديين في القطاع الخاص لمدة ثلاثة أشهر، وكذلك تأجيل ضريبة القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة ومدفوعات ضريبة الدخل لمدة ثلاثة أشهر، وإطلاق "صيف السعودية"، وصندوق التنمية السياحي، وعقد اتفاقيات بنكية بقيمة ١٥٠ مليار ريال لدعم المستثمرين في القطاع السياحي لمقاومة تلك التحديات خلال فترة الأزمة.

٢) أثَّر فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) على قطاع السياحة بشكل كبير وذلك نتيجة الإجراءات الاحترازية والإغلاق الذي شهدته المملكة خلال الربع الثاني من العام ٢٠٢٠م وتوقف الرحلات والسفر والعمرة والزيارات والإعلان عن اقتصار موسم الحج على المقيمين داخل المملكة فقط، مما أدى إلى تراجع إيرادات شركات السياحة السعودية بمتوسط قدره ٥٠% مقارنة بالفترة المماثلة لها من عام ٢٠١٩م.

٣) ساهم قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بـ ٢٢٤ مليار ريال سعودي (٥٩,٧) مليار دولار أمريكي خلال عام ٢٠٢٠م بإنخفاض قدره ١١ مليار دولار عن عام ٢٠١٩م والذي بلغ نحو ٧١,٥ مليار دولار، وذلك نتيجة لتراجع إيرادات السياحة وتعليق موسم الحج إلى مكة والمدينة اللتين تستقبلان نحو ٧,٥ مليون حجاج في السنة ما يدّر إيرادات تصل إلى ١٢ مليار دولار، أي ما يساوي ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في البلاد و٧% من مجمل الناتج المحلي الإجمالي سنويًا.

٤) أن نسبة مساهمة قطاع السياحة السعودي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٧% في عام ٢٠١٩، بينما بلغت ٤,٨% في عام ٢٠٢٠، أما مساهمة القطاع السياحي في سوق العمل بلغ ١١,٢% في عام ٢٠١٩، بينما بلغ ٥,٧% في عام ٢٠٢٠.

٥) سجل القطاع السياحي أعلى مستوى له في السعودية، فقد بلغ ٧١,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٩، تليها الإمارات بناتج للقطاع ٥٨,٢ مليار دولار ومصر بناتج ٤٨,٣ مليار دولار.

توصيات البحث

في ظل الغموض الذي يكتنف هذه الجائحة ووقت زوالها وكذلك عدم وجود رؤية واضحة المعالم عالميًا، فيجب على قيادات المملكة أن تتبنى مثل هذه التوصيات كونها تمثل سيناريوهات للخروج من الأزمة الاقتصادية التي عصفت بمقدرات جميع الدول:

١. ضرورة الإهتمام بالسياحة الداخلية لجذب المواطنين وتحويل إنفاقهم على السياحة الخارجية للسياحة الداخلية كأحد البدائل السريعة لإعادة النشاط في الوقت

الراهن في ظل تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-١٩)، لتعويض الفاقد من السياحة الخارجية التي تأثرت نتيجة هذه الجائحة.

٢. تفعيل مذكرات التفاهم التي سبق عقدها مع الجهات الحكومية والخاصة، سواءً من خلال وزارة السياحة أو هيئة الترفيه بما يتناسب مع الظروف الحالية، مع ضرورة وضع بروتوكولات موحدة للوجهات السياحية، ووضع قطاع السياحة والسفر ضمن الأولويات لدى الحكومة.

٣. ضرورة العمل على تحليل نتائج المواسم السياحية السابقة لاستقطاب أساليب وأفكار عالمية في جميع مناطق المملكة، إما بتطوير تجارب سبق أن ثبت نجاحها، أو إبتكار فعاليات جديدة تتناسب مع معتقدات المجتمع المحلي بمساهمة من القطاع الخاص.

٤. العمل على الاستفادة خلال الفترة الحالية من الخبرات التي تضمها الشركات العالمية التي سبق أن وقعت الهيئة إتفاقيات معها لإقامة الفعاليات إو ما قامت به من شراكات وتحالفات استراتيجية مع شركات الترفيه الدولية لتوطين المعرفة لضمان إستدامة القطاع.

٥. الاستفادة من التراخيص التي حصلت عليها وزارة السياحة لأكبر ثمان ألعاب الكترونية عالمية، وتنظيم فعاليات لذوي الاحتياجات الخاصة.

٦. ضرورة الإهتمام بالترويج السياحى وذلك باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة مثل الجولات الافتراضية.

٧. العمل على توثيق وترويج العلامات المميزة لكل نوع حرفة تراثية تتميز بها المملكة العربية السعودية.

٨. ضرورة الاستعداد التام لما بعد الازمة وكيفية التعامل السريع مع الوضع الجديد وخلق البيئة المناسبة لاستقبال السياح بعد رفع الإجراءات الإحترازية بشكل تدريجي.

٩. يجب على المسؤولين مراجعة الضرائب والرسوم واللوائح التي تؤثر على قطاع النقل والسياحة بإعتبارهم من القطاعات الخدمية التي تسهم بنسب كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية.

١٠. تعزيز التدريب وتنمية المهارات، خاصة المهارات الرقمية لدى رأس المال البشري العامل في قطاع السياحة، والاستفادة من خبراتهم للتواصل مع السائحين بالخارج خلال تلك الأزمة.

١١. يجب على القائمين بشؤون السياحة دراسة الأسواق السياحية والعمل بسرعة لاستعادة الثقة وتحفيز الطلب، وتعزيز التسويق والفعاليات والاجتماعات.

١٢. العمل على زيادة حملات التسويق والدعاية السياحية المشتركة بين الوزرات والهيئات السياحية.

هوامش الدراسة

[1] البيان التمهيدي للميزانية العاملة للدولة، المملكة العربية السعودية، لعام (٢٠٢١).

[2] تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، يوليو ٢٠٢٠م.

[3] وزارة السياحة. (٢٠٢٠)، "الاحصاءات السياحية: ٢٠٢٠"، مركز المعلومات والأبحاث السياحية.

[4] Nabi, G. (2020), "Socio-Economic Impact of Tourism", Jaipur: Pointer Publishers.

[5] هبة عبد المنعم ومحمد اسماعيل وجمال قاسم، "تداعيات أزمة فيروس كورونا المُستجد على قطاع السياحة في الدول العربية وسياسات دعم التعافي"، (العدد الخامس عشر يوليو، بحوث ودرسات، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي،٢٠٢٠).

[6] سلوى محمد مرسي وزينب محمد الصادي، " تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحي المصري"، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، (الإصدار رقم (١)، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، ٢٠٢٠).

[7] أحمد مهدي بليافي، "التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) : وجهة نظر إسلامية"، (مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٠، مجلد ٣٣، العدد ٣)، ص ص ٤٥- ٧٨.

[8] حسين الطلافحة وفيصل المناور، "تداعيات أزمة كوفيد- ١٩على تحقيق أهداف التنمية المستدامة: حالة الدول العربية"، (مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون – العدد الثالث – (٧٩-٣٩)، المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٢٠).

[9] جمال قاسم محمود، "أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية"، (بحوث ودرسات، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، ٢٠١٨).

[10] الوليد احمد طلحة، "التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية"، (بحوث ودرسات، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠أ).

[11] الوليد أحمد طلحة، "مخاطر الدين العام في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد"، (بحوث ودرسات، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، يونيو، ٢٠٢٠ب).

١٢ سلوى محمد مرسي وزينب محمد الصادي، (٢٠٢٠)، مرجع سابق ، صـــ ٥٥.

[13] The World Tourism Organization, UNWTO World Tourism Barometer – Special focus on the Impact of COVID-19, May 2020

[14] World meters website, retrieved 15 May 2020;
https://www.worldometers.info/coronavirus/

[15] UNWTO (2020), "UNWTO Statement on the Novel Coronavirus Outbreak", World Tourism Organization, Jan 2020.